



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

Palestinian Human Rights Organization - PHRO

Member of International Federation for Human Rights (FIDH)
Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)
Member of Arab Organization for Human Rights (AOHR)



بيروت 14 نيسان (أبريل) 2017

كي لا يبقى قاطنو عين الحلوة ضحايا تصفية الحسابات وصندوق بريد لمختلف الجهات
وليتحمل المرتكبون والمعرضون والداعمون المسؤولية الأخلاقية والقانونية عن الأذى اللاحق بالسكان المدنيين
"ورقة تقييم وتقدير موقف"

بين اشتباك وآخر في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في منطقة صيدا - جنوب لبنان، وبين حلّ قوة أمنية فلسطينية وإعادة تشكيل أخرى¹، وتصادت الطلبات والضغوط الأمنية اللبنانية على الفصائل الفلسطينية، في ظل إجراءات أمنية تخنق المخيم، وتداخل المحلي بالإقليمي في مخيم لا تتجاوز مساحته كيلومتر مربع واحد ويعيش فيه 80 ألف شخص تقريباً، يدفعون ثمن الفوضى الأمنية والسياسات التي تبقى على المخاطر قائمة على السكان عبر إدارة التوتر، وتحد من - إن لم نقل تنفي تماماً - حقوقهم الإنسانية في ظل هشاشة منظمة التحرير الفلسطينية (المفروض أنها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين) وعجز فصائلها والفصائل الأخرى، وغياب الإرادة السياسية وحضور التجاذبات اللبنانية (حتى في التفاصيل الطائفية، بل المذهبية) في إيجاد رؤية موحدة وحل لأمن المخيمات وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وفي ظل إضعاف دور الأونروا من قبل المجتمع الدولي.

ترى المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، أن الوقت قد حان كي يتحلى اللاعبون والمؤثرون المحليين والإقليميين والدوليين في قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بالشجاعة لمصارحة اللاجئين وخصوصاً فئة الشباب منهم بحقيقة ما يحاك إزاء مستقبل قضيتهم وإشراكهم في صناعة الحل الذي يجب أن يكون حضارياً، على قاعدة الحقوق والواجبات، وأن يكون الشباب الفلسطينيون اللاجئون منتجون ومؤهلون للعب دور إيجابي، بغض النظر عن شكل الحل في نهاية الأمر؛ وكي يتحمل المرتكبون والمعرضون والداعمون للوضع غير الإنساني وغير الأخلاقي المتفجر في وجه حياة سكان المخيم المسؤولية الأخلاقية والقانونية عن الانتهاكات والأذى المتعدد الأوجه الذي يلحق بهم؛ علماً أن حديثنا الآن عن مخيم عين الحلوة هو بسبب أن الحدث الحالي يدور في هذا المخيم، إذ إن أحداثاً مشابهة حصلت في مخيمات أخرى، ويمكن أن تحصل مستقبلاً في غيرها، ما يؤكد أن المسألة متعلقة أكثر بمستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان² والمنطقة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما يجري في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.

لمحة عامة

يعيش سكان مخيم عين الحلوة وضعاً أمنياً / اجتماعياً / اقتصادياً معيشياً / سياسياً وحقوقياً - إنسانياً هشاً، وهم يعانون منذ سنوات فوضى أمنية تغذيها مشاكل فصائلية، وتطورات وتجاذبات محلية وإقليمية، وسط غياب الإرادة و/ أو القدرة لحل أزماته المتراكمة من قبل الجهات الرسمية اللبنانية والقوى الفلسطينية. ويتمثل ذلك في 3 مظاهر:

¹ بموجب اتفاق القاهرة بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية في سنة 1969، تولى "الكفاح المسلح"، وهو جهاز أمني تابع للمنظمة، المسؤولية الأمنية في المخيمات، لكن بعد إلغاء اتفاق القاهرة في سنة 1983، والخلافات الفلسطينية - الفلسطينية، وزيادة التدخلات المحلية والإقليمية، تلاشى دور هذا الجهاز، وتم التوافق على إنشاء قوى أمنية فلسطينية من مختلف الفصائل الوطنية والإسلامية، وبالتنسيق مع الجهات اللبنانية ذات الصلة، كي يتم التحكم بأمن المخيمات.

² في سنة 2007 دارت معركة بين القوى المسلحة اللبنانية وجماعة متطرفة تدعى "فتح الإسلام" تم زرعها في مخيم نهر البارد في شمال لبنان، وتسببت تلك المعركة بتدمير كامل للمخيم وتهجير سكانه ثم عودة جزء منهم، بعد أن تم إقرار إعادة بناء المخيم، وهي عملية لم تنجز حتى كتابة هذه الورقة. وللمزيد عن نهر البارد مراجعة تقارير وأوراق منشورة في موقع "حقوق الإلكتروني"



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

Palestinian Human Rights Organization - PHRO

Member of International Federation for Human Rights (FIDH)
Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)
Member of Arab Organization for Human Rights (AOHR)



- الأول: الإصرار الرسمي اللبناني والحزبي / السياسي / الطائفي، على التعامل مع الواقع الديموغرافي والاجتماعي الفلسطيني في لبنان، ككلف وأمني، كلف ويكاف وسيبقى يكلف لبنان واللاجئين الفلسطينيين خسائر كبرى على كافة الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية.
- الثاني: حالة حصار خارجي يتمثل بفرض طوق أمني خانق، "أصاب السكان المدنيين عوضاً ممن يُفترض أنهم مستهدفون"، بدأ منذ المباشرة بتطبيق اتفاق الطائف مطلع تسعينيات القرن الماضي، وتساعد تدريجياً خصوصاً بعد دخول لبنان منعطفات أمنية وسياسية خطيرة اعتباراً من سنة 2005³.
- الثالث: حالة فوضى فلسطينية داخلية تتمثل بانتشار المجموعات الإسلامية المتطرفة من جهة، وضعف إرادة / قدرة الفصائل الفلسطينية التقليدية، بسبب التجاذبات والانقسامات، على ضمان الأمنين: الإجمالي والاجتماعي.

وسط الفراغ المتماذي منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وربما بسبب تضعف مكانة وقوة الفصائل الفلسطينية التقليدية، ويبرز ما يُطلق عليه "الإسلام السياسي" و"الجهادي" بقوة، ظهرت مجموعات إسلامية متشددة، خصوصاً في مخيم عين الحلوة، خفف أو أخفى بعضها لاحقاً نهجه الاجتماعي المتطرف وبات يُعد حالياً ضمن المجموعات الإسلامية "المعتدلة" نسبياً، فيما لا يزال سكان المخيم يتحاشون ممارسة حرية اجتماعية وسط ميل نحو التطرف الاجتماعي هناك.

تهدف هذه الورقة، التي احتلت فقراتها السابقة، نظرة عامة لمكونات أثرت وتؤثر في المسارات الأمنية وغير الأمنية لمخيم عين الحلوة، إلى الإضاءة السريعة على الوضع الراهن في المخيم، وعلى المسؤولين عن التدهور الحاصل في أمن المخيم الإجمالي والاجتماعي والإنساني، وهي الثانية بعد ورقة موقف أصدرتها "حقوق" تحت عنوان "مخيم عين الحلوة: هل نحن أمام جدار فصل عنصري ثان؟! وهذه المرة في لبنان" بتاريخ 2016/12/4⁴، وقبلها مقالة لمدير عام "حقوق" السيد غسان عبدالله بتاريخ 2015/9/4، بعنوان: "عين الحلوة بين التطرف والتهجير"⁵.

القوى الموجودة في المخيم ومحيطه:

- 1 - القوى الإسلامية "السلفية" و"الجهادية" الموجودة في المخيم حالياً، هي: عصبة الأئصار؛ جند الشام؛ الحركة الإسلامية المجاهدة؛ فتح الإسلام ومجموعات أخرى صغيرة لها اتصال بـ "داعش" وفصائل منتمة و/ أو مبايعة لتنظيم "القاعدة" وبقايا من مجموعة "كتائب عبدالله عزّام"؛ فضلاً عن "أنصار الله" المقربة من "حزب الله"؛
- 2 - وفي مقابل هذه القوى، توجد الفصائل التقليدية، القديمة والجديدة؛ الوطنية والإسلامية؛ فتح؛ التيار الإصلاحية (الخارج من رحم فتح)؛ الشعبية؛ الديموقراطية؛ حزب الشعب؛ القيادة العامة؛ جبهة التحرير الفلسطينية؛ جبهة النضال؛ الصاعقة؛ فتح الإنتفاضة؛ حركة "حماس"؛ حركة الجهاد الإسلامي... الخ؛

³ أي منذ اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري - والانقسام العامودي السياسي/ الطائفي في لبنان، علماً أن الطوق الأمني الذي بدأ في سنة 1997 عقب تفجيرات واشتباكات في مناطق لبنانية عدة وفي محيط المخيمات وداخلها، فيما بات الطوق الأمني أكثر تشدداً بعد الأحداث الأمنية بين الجيش اللبناني ومجموعة "فتح الإسلام" المتشددة التي شهدها مخيم نهر البارد في 2007 والتي تسببت في تدمير كامل للمخيم، واندلاع الحرب الأهلية في سوريا، والتي تأثر بها لبنان من خلال تدخل قوة لبنانية رئيسية مباشرة وميدانياً في المعارك العسكرية، وتنفيذ مجموعات متطرفة تابعة لفصائل "جهادية" عاملة في سوريا، عمليات تفجير خصوصاً في ضاحية بيروت الجنوبية، حيث مركز قيادة "حزب الله" وإحدى المناطق المحسوبة شعبياً على هذا الحزب.

⁴ رابط الورقة على موقع "حقوق": http://www.palhumanrights.org/2016/Ein_Hilweh_wall.pdf

⁵ رابط المقال على موقع "حقوق": <https://www.facebook.com/phro.mena/?fref=fb>

3 - في محيط المخيم، ينتشر الجيش اللبناني وفرع مخابراته، فضلاً عن أجهزة أمنية أخرى، خصوصاً الأمن العام وفرع المعلومات التابع لقوى الأمن الداخلي، ولكل الأجهزة مخبرين داخل المخيم؛ بعضهم معروف، وبعضهم الآخر يعمل بشكل سري؛

4 - وفي محيط المخيم أيضاً تتمركز مجموعات لبنانية مسلحة (منها من له مناصرين و/أو اتباع داخل المخيم) تابعة و/أو مؤيدة لأحزاب لبنانية، مثل "سرايا المقاومة" التابعة لحزب الله، ومجموعات تابعة للتتظيم الشعبي الناصري، وللجماعة الإسلامية، ومؤيدون لتيار المستقبل، فيما غابت المجموعات التي كانت تابعة لرجل الدين الذي يحاكم أمام المحكمة العسكرية، أحمد الأسير، بعدما جرى قمع ظاهرة الأسير عقب معركة عبرا في نهاية حزيران (يونيو) 2013، وملاحقة مؤيديه خلال السنوات التي تلت وزجهم في السجون.

تعتبر القوى الإسلامية "السلفية" و"الجهادية" في عين الحلوة الأكثر تلاحماً وتنسيقاً فيما بينها، على الرغم من الاختلاف في تقدير الموقف في بعض المسائل، وخصوصاً تسليم بعض المشاركين في الاشتباكات المسلحة أو مطلوبين لأسباب أخرى، إلى مخابرات الجيش اللبناني، وفق التفاهات التي حصلت وتحصل بين الجانبين اللبناني والفلسطيني.

أما القوى التقليدية الوطنية والإسلامية، فإنها غير منسجمة وإن كانت جميعها تدعو إلى تجنب المخيم مصيراً مشابهاً لمصير مخيم نهر البارد، وخصوصاً حركة فتح، الأكثر حضوراً ميدانياً وشعبياً، لكن غير القادرة و/أو الفاقدة لإرادة الحسم، بسبب مشاكل داخلية تخصها وبسبب الانتماءات العائلية / العشائرية على الرغم من أن عديدها وتسليحها يفوق عديد وتسليح القوى الإسلامية السلفية والجهادية مجتمعة؛ فيما باقي "الفصائل الوطنية" ليست بذات قدرات فتح؛ أما "حماس" و"الجهاد" فإن دورهما يقتصر في جميع الحالات على محاولات تهدئة الخواطر أكثر من اتخاذ موقف واضح مما يجري في المخيم؛ وتجدر الإشارة إلى أن هناك اتهامات لجهة إسلامية بتقديم تسهيلات للمجموعات المتطرفة.

ولبنانياً تعد الإجراءات المتخذة حول المخيم - لا سيما الحواجز على المداخل وأخيراً ما سمي بـ "الجدار الأمني" الشبيه بـ "جدار الفصل العنصري" في فلسطين، والذي لم يتوقف إنشاؤه على الرغم من الإعلان عن تجميده، وقد أنجز بناء أكثر من 90% منه - بمثابة عقاب جماعي، يتأثر به المدنيون من سكان المخيم، ولما يؤثر في حضور وفاعلية الجهات المتطرفة داخله؛ خصوصاً. يطرح هنا سؤال عن قدرة بعض الأشخاص من المطلوبين والمصنفين بأنهم متطرفون، على دخول المخيم والخروج منه، على الرغم من الطوق الأمني اللبناني المحكم؟... علماً أن مجموعات متطرفة متهمة بولائها للقاعدة وداعش، تتمركز في مواقع ملاصقة لمراكز الجيش اللبناني، فعلى سبيل المثال وليس الحصر:

- مجموعة الناشط الإسلامي المتطرف "بلال بدر" المتهم بانتمائه الى فتح الاسلام والذي كان متمركزاً في حي الطيرة، في الشارع فوقاني لمخيم عين الحلوة، بمحاذاة السياج الشائك ومركز الجيش اللبناني المطل على حي الصحون (طلعة القيادة العامة)، قبل الاشتباكات الأخيرة بين مجموعته والقوة الأمنية المشتركة وحركة فتح، والتي راح ضحيتها عدد من القتلى وعشرات الجرحى وتسببت بأضرار جسيمة في الممتلكات، وقد أصبح المذكور متوارياً عن الأنظار وملاحقاً وفق

" تفاهم داخلي" تحت ضغط خارجي؟!، أما العناصر التي كانت تابعة و/أو معارة له، فقد أعيد توزيعها على مجموعات متطرفة أخرى حيث يبقى خطرهم قائماً، بل باتوا أكثر خطورة بتوزعهم على أكثر من مربع.

- أسامة شهابي الناشط الإسلامي المتهم بإنتائة للقاعدة وفتح الإسلام في مخيم عين الحلوة، المتمركز في حي الصفصاف بالقرب من مركز للجيش اللبناني في حي النبعة المحاذي لمنطقة الفيلات.
- جند الشام، المجموعة الإسلامية المعروفة بأنها الأكثر تشدداً، والمتقلبة بمبايعتها وانتائها، والأخطر في مخيم عين الحلوة ويتزعمها هيثم الشعبي، المتمركزة في حي الطوارئ، الشارع التحتاني، بمحاذاة حاجز الجيش اللبناني مباشرة.

السؤال الذي يُطرح هنا: كيف دخل الأفراد اللبنانيون المطلوبون للدولة إلى المخيم وكيف يخرج مطلوبون فلسطينيون من المخيم للقيام بـ و/أو حضور إجتماعات منها رسمية ومنها أمنية، وكيف يدخل السلاح إليه، فيما مواقع الجيش اللبناني مطلة ومسيطره تماماً على عين الحلوة وتكشف التحركات داخله فضلاً عن أن المخيم بات مقفلاً بأحكام نتيجة الحصار والإجراءات الأمنية المعقدة على الحواجز ، منذ أكثر من عقدين، ناهيك عن بناء " الجدار" مؤخرًا؟

وهنا لا بد من التأكيد أن لدى القوى الأمنية والعسكرية اللبنانية الشرعية القدرة إذا وجدت الإرادة، وهذا ما أظهرته عملية قوة خاصة من مخابرات الجيش اللبناني، نُفذت في 22 أيلول (سبتمبر) 2016، داخل حي الطوارئ المحسوب على القوى المتطرفة، وتمكنت من اعتقال المدعو عماد ياسين بتهمة الانتماء لداعش على الرغم مما قيل عن ترؤسه مجموعة كبيرة من المسلحين، من دون أن تقع أي خسائر بين أفراد القوة الخاصة وبين سكان الحي هذا، فيما أظهر الفيديو الذي سُرّب عن العملية، عدم إطلاق أي رصاصة خلالها، كما لا بد من التنويه بأن معظم المربعات التي يتواجد فيها مطلوبون مشابهة لمربع الطوارئ لجهة قربها من أماكن تمركز الجيش. **وهنا نساءل، أما كان من الأجدى توفير الخسائر البشرية والمادية في المخيم، لو تم التعامل مع ظاهرة بلال بدر كما حدث مع عماد ياسين؟**

وارتباطاً بما سبق؛ من الشائع والمعروف أيضاً، أن مجموعات داخل المخيم تموّل من قبل جهات لبنانية، قاتلت إلى جانب مجموعات متطرفة خلال بعض الاشتباكات السابقة، على الرغم من تعارض الطرفين، وربما بهدف التصعيد لدفع القوى الأمنية اللبنانية لدخول المخيم، وبالتالي التأثير على الوضع في منطقة صيدا كلها!!

وفضلاً عما سبق، فإن مجموعات مسلحة تابعة لفصيل فلسطيني، عمدت خلال بعض الاشتباكات، إلى تسهيل تحركات عناصر من هذه المجموعات وانتقالها من مربع إلى آخر، وبكامل عتادها. وكان المدعو بلال بدر وخلال أحد هذه الاشتباكات السابقة تحت نيران حركة فتح التي تم منع عناصرها من استهدافه بحجة وجوده داخل مسجد، عمد إلى استخدامه لإطلاق النار على عناصر فتح.

واستطراداً، يُطرح سؤال آخر: من هي الأطراف المحلية والإقليمية التي تمول شراء السلاح والذخائر وسهلت وتسهّل دخولها إلى المخيم؟ مع التأكيد أن سلاحاً وذخائر دخلت وتواصل الدخول إلى المخيم.

إن "حقوق"، وبناء على رصدها للسياسات اللبنانية اتجاه اللاجئين الفلسطينيين عامّة والمخيمات الفلسطينية على وجه الخصوص، يمكن لها أن تميّز 3 توجهات تؤثر على وضع المخيمات وتثير، بل تدير، الوضع الأمني بداخلها:

- 1 - سياسة عامّة، تهدف إلى إدارة التوتر وإبقائه تحت السيطرة عبر دعم جهات فلسطينية مقبولة من السلطة اللبنانية الرسمية، للتخلص من المجموعات المتطرفة غير المرغوب ببقائها وإبقاء التوتر قائماً بحدود مُسيطر عليها داخل المخيم،



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

Palestinian Human Rights Organization - PHRO

Member of International Federation for Human Rights (FIDH)
Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)
Member of Arab Organization for Human Rights (AOHR)



ومن دون تحمل مسؤولية المخيمات، وفق ما تفرضه السيادة اللبنانية على كل أراضيها، ويقصد، القول للمجتمع الدولي أن المخيمات مناطق توتر وأن الدولة اللبنانية غير قادرة على لجمها و/ أو استيعابها.

2 - توجهات محلية باستخدام المجموعات الإسلامية المتطرفة كفضاعة للوقوف بوجه ما ترى أنها مخططات من قبل حزب بعينه، يريد إضعاف منطقة صيدا، وتأمين الخط الساحلي بشكل كامل أمامه.

3 - جهات أخرى، تريد القضاء على المجموعات المتطرفة داخل المخيم، لكنها لا تثق بفصائل منظمة التحرير، وتريد بالتالي من الجيش اللبناني أن يحسم هو الوضع ويسيطر على المخيم، وبالتالي إضعاف الطرف في منطقة صيدا الذي يريد الاحتماء بالمخيم.

ترى "حقوق" أن مختلف القوى المشار إليها أعلاه، فلسطينية ولبنانية، رسمية وغير رسمية، تتحمل المسؤولية بالتساوي عن: تقادم الوضع الأمني، وتوازياً المعيشي والإنساني، لسكان المخيم المحاصر؛ بسبب غياب الإرادة لدى البعض وغياب القدرة لدى البعض الآخر، واستخدام المخيم كورقة مساومة سياسية وأمنية، لدى البعض الفلسطيني والآخر اللبناني، وصندوق بريد لجهات إقليمية؛ في انتهاك واضح وصريح لحقوق الإنسان لسكان المدنيين.

وتشير "حقوق" إلى أن الاشتباكات المتتالية التي شهدتها مخيم عين الحلوة: (1) ألحقت خسائر بشرية ومادية؛ (2) سهلت استغلال حالة الاستضعاف لدى شبان المخيم، بل أحياناً الأطفال، لتجنيدهم كمقاتلين في المجموعات المسلحة وزجهم في الاشتباكات؛ (3) استهدفت خلالها مراكز تحمل علامات مميزة: مستشفيات، وعيادات طبية، ومرافق عامة، ومدارس؛ (4) عسكرة المربعات السكنية المدنية وتعرض السكان للمخاطر؛ (5) بروز خطوط تماس داخل المخيم، تقرر أن تتمركز عليها القوة الأمنية المشتركة التي تشكلت مؤخراً، وتسبب ذلك في اندلاع الاشتباك الأخير.

وتؤكد "حقوق" أن ما ذكر آنفاً عن الاشتباكات / الانتهاكات واستخدام الأسلحة الخفيفة والمتوسطة وإحداث الذعر وترويع المدنيين وتعرض حياتهم للخطر و/أو استخدامهم لأكثر من غاية، كما أن عسكرة مناطق سكنهم المدنية إضافة إلى إحداث الضرر و/أو استخدام الأعيان المدنية والمرافق العامة ودور العبادة، يعد خرقاً للدستور والقانون اللبناني والقانون الدولي الإنساني.

وتعتبر "حقوق" أن حل مشكلة مخيم عين الحلوة، يكون عبر الابتعاد عن استخدامه وسكانه كورقة سياسية وأمنية وصندوق بريد محلي وإقليمي، وتوصي الجهات المسؤولة عن المخيم بالتالي:

• لبنانياً:

- 1 - رفع الحصار الاقتصادي - المعيشي عن المدنيين وتسهيل فرص العمل خاصة للشباب الفلسطيني اللاجئ (تقدر نسبة البطالة بما يزيد على 60% من حجم القوة العاملة في المخيم) والسماح بمعالجة وضع المساكن في المخيم (تقدر جهات أن 2% منها آيلة إلى السقوط، بالإضافة إلى ما تضرر بشكل جزئي أو كلي، ولم تعد صالحة للسكن، خلال الاشتباكات الأخيرة)، وكذلك الأمر بالنسبة للبنية التحتية المنهارة تماماً.
- 2 - التعامل الجدي مع ملف المطلوبين والمتطرفين، عبر وقف التسهيلات لدخولهم وخروجهم ووقف عمليات التسليح، ورفع الغطاء السياسي والأمني عن المتورطين، وإيجاد تسوية لبعض الملفات.



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

Palestinian Human Rights Organization - PHRO

Member of International Federation for Human Rights (FIDH)
Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)
Member of Arab Organization for Human Rights (AOHR)



3 - وقف التحريض الإعلامي والسياسي ضد اللاجئين الفلسطينيين، وقلب الحقائق بل واختراع، أحياناً، وقائع غير موجودة، بنفس عنصري، يعرض حياة اللاجئين الفلسطينيين للخطر، وذلك بتطبيق القوانين التي تمنع التحريض العنصري، وتعرض السلم الأهلي للخطر.

4 - تولي مسؤولية المخيم كأرض لبنانية، وإرساء أمن إجرائي عادل، **مقروناً بأمن وأمان إنسانيين**، وتسوية القضايا الموروثة من زمن الحرب الأهلية على قاعدة العدالة الانتقالية.

• فلسطينياً:

- 1 - تنظيم الوضع الداخلي في المخيمات، أو الاعتراف علناً بعدم القدرة على ذلك، وبالتالي ترك زمام الأمور للجهة المستضيفة لتنظيم وضع المخيمات.
- 2 - مصارحة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بشفافية عن واقع قضاياهم وما هو المطروح لحلها على المديين القصير والطويل، وإشراك الشباب الفلسطيني اللاجئ بمناقشة الحلول المطروحة أو التي ستنطرح، وربما هذا الأمر يُمكن الفلسطينيين من رفع سقف التفاوض وتحسين شروط الحل.
- 3 - استخدام منظمة التحرير صفتها الرسمية والشرعية للضغط على الجهات الرسمية المحلية والإقليمية والدولية للقيام بمسؤوليتها في تأمين حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين، ورفع كفاءة الشباب الفلسطيني المهنية والأكاديمية والاقتصادية، كي يكونوا منتجين بغض النظر عن شكل الحل.

• الأونروا:

- 1 - بدلاً من إقفال المراكز والمرافق التابعة لها في مناطق الاشتباكات، العمل على مقاضاة من يعتدي على تلك المراكز والمرافق، ومن يحرض ويمول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على استهدافها و/أو استخدامها لأغراض عسكرية.
- 2 - التنسيق، كوكالة تابعة للأمم المتحدة، مع وكالات أممية أخرى، على سبيل المثال وليس الحصر: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) UN-Habitat، لإرسال بعثة تقصي حقائق للكشف على الوضع الاقتصادي - الاجتماعي - السكني - الأمني، وإصدار تقرير يكشف الحقائق وبالتالي الضغط على مختلف الجهات المحلية والإقليمية والدولية للكف عن التلاعب بأمن المخيمات واستخدامها كصندوق بريد يدفع ثمنه السكان المدنيين.
- 3 - بذل ما تستطيع من طاقة لإلزام المجتمع الدولي بتحسين إمكانيات الوكالة والوفاء بالالتزامات المالية لتعزيز دورها في إغاثة وتشغيل وحماية اللاجئين الفلسطينيين وتحسين ظروف معيشتهم.

• إقليمياً ودولياً

- 1 - التوقف عن استخدام عين الحلوة (كنقطة نزاع) كصندوق بريد في قضايا إقليمية.
- 2 - استبدال وجهة صرف الأموال (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) من سياسي / أمني، إلى اقتصادي تنموي عبر تمويل مشاريع إنتاجية تخلق فرص عمل للشباب.
- 3 - رصد التمويل اللازم للأونروا والوفاء بالالتزامات اتجاهها، وبما يتلاءم مع تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين.



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

Palestinian Human Rights Organization - PHRO

Member of International Federation for Human Rights (FIDH)
Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)
Member of Arab Organization for Human Rights (AOHR)



ختاماً: كلنا مسؤول

تعتبر "حقوق" أن كل القوى الفلسطينية الموجودة داخل المخيم، الشرعية وغير الشرعية وخصوصاً المجموعات المتطرفة، والجهات اللبنانية الرسمية والحزبية، والجهات الإقليمية والدولية الداعمة بشكل مباشر و/أو غير مباشر لمجموعات مسلحة وخصوصاً المتطرفة، والأمم المتحدة ممثلة بوكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)، مسؤولة بشكل مباشر و/أو غير مباشر عن الوضع القائم داخل مخيم عين الحلوة وكل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وبالتالي، تحملهم المسؤولية الإنسانية والأخلاقية، والقانونية، عما يلحق بسكان عين الحلوة خصوصاً، وباقي المخيمات عموماً، من أذى جسدي ونفسي وفي الممتلكات، وعن الحد من تمتعهم بحقوق الإنسان بشكل عام، وبالتالي فإن هذه القوى والجهات تقع تحت وطأة المقاضاة على تلك الخروقات والانتهاكات، وتحمل مسؤولية التعويض عن الخسائر تلك. وأن على أصحاب المصلحة والهيئات الأهلية والمجتمع المدني، لا سيما منظمات حقوق الإنسان، أن تلعب الدور المنوط بها، في حض القوى والجهات المتورطة في مسألة عين الحلوة خصوصاً والمخيمات الأخرى بشكل عام، على احترام حقوق الإنسان والعمل الجدي لتحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين، وحل الملفات المرتبطة بالمرحل السابقة على قاعدة العدالة الانتقالية، و/أو اللجوء إلى القضاء المحلي والدولي لمقاضات كافة المتورطين.

وتتطلع "حقوق"، في حال توفر الإمكانيات والتمويل اللازم، لإتخاذ الخطوات اللازمة للتواصل مع ذوي الشأن والخبراء بصدد:

- إنشاء وحدة إنذار مبكر تعمل على رصد وتوثيق وتيرة الاشتباكات وطبيعة تحولاتها، لاسيما العنيفة؛
- وضع خطة واضحة لحماية المدنيين بغض النظر عن مشاركة أطراف النزاع بها؛
- إنشاء وحدة مهمتها تمكين سكان المخيم ورفع وعيهم إزاء أهمية العدالة الإجرائية خاصة الشرطة المجتمعية؛
- إنشاء وحدة مهمتها الوساطة بشأن أمور تهم المدنيين فقط؛
- إنشاء وحدة دعم قانوني تهتم بالعمل على مقاضاة أطراف النزاع خاصة منتهكي قانون الدولة المضيفة والقانون الدولي الإنساني.

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) هي منظمة مستقلة، غير حكومية، غير حزبية وغير ربحية، تأسست في العام 1997 ومشهورة في لبنان بموجب علم وخبر 36/أ.د. تعمل (حقوق) على تعزيز وحماية والدفاع عن حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وعلى نطاق أوسع، منطقة الشرق الأوسط. هذا وتتمتع المنظمة بعضوية كل من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH)، والشبكة الأوروبية لحقوق الإنسان (EMHRN) والمنظمة العربية لحقوق الإنسان (AOHR).